

Distr.: Limited
3 November 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة السابعة

فيينا، ٦-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت**

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد

الأرجنتين وبلجيكا والمكسيك وهولندا: مشروع قرار

تعزيز أوجه التآزر بين المنظمات المتعددة الأطراف المعنية، المسؤولة عن آليات الاستعراض القائمة في مجال مكافحة الفساد

إنّ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،

إذ يسلم بأنّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(١) هي أكثر الصكوك شمولاً وعالمية بشأن الفساد، وإذ يسلم بالحاجة إلى مواصلة تعزيز التصديق عليها أو الانضمام إليها وتنفيذها تنفيذاً كاملاً وفعالاً،

وإذ يشير إلى قراره ١/٦، الذي أهاب فيه بالأمانة أن تواصل استكشاف أوجه التآزر، بالتنسيق والتعاون مع أمانات سائر الآليات المتعددة الأطراف المعنية بمكافحة الفساد، وتعزيز أوجه التآزر تلك عند الاقتضاء، بما يتماشى تماماً مع الفقرات ٥ و ٢٧ (ج) و ٣١ من الإطار المرجعي، والفقرة ٦ من المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين، والمادة ٦٤ من الاتفاقية، وأن تبلغ فريق استعراض التنفيذ بالإجراءات المتخذة في هذا الصدد،

* أُعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

** CAC/COSP/2017/1.

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، رقم ٤٢١٤٦.



وإذ يأخذ في اعتباره أن هيئات الاستعراض المختلفة لا تتناول دائماً نفس المسائل الموضوعية، وأن تعزيز أوجه التآزر بين الأمانات لا يمكن أن يتم إلا ضمن حدود خصوصيات آليات الاتفاقيات والأطر المرجعية لكل منها والممارسات المطوّرة أثناء أعمال تلك الآليات،

وإذ يلاحظ تزايد انضمام البلدان إلى مختلف الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الفساد والأنشطة الإجرامية، التي تركز على مجالات مواضيعية متماثلة، كما يلاحظ إمكانية وضع آليات استعراض لتلك الصكوك في المستقبل،

وإذ يحيط علماً بخطة العمل لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ لمجموعة العشرين، ولا سيما بالالتزام بتنفيذ أحكام الاتفاقية وأحكام الصكوك الدولية والإقليمية والثنائية الأخرى لمكافحة الفساد والبناء عليها، وباستكشاف إمكانية انضمام دول مجموعة العشرين جميعها إلى اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية،^(٢) وبتشجيع ودعم المنظمات الدولية من أجل زيادة التركيز على مكافحة الفساد وتحسين التنسيق فيما بينها،

وإذ يؤكد أن أهداف آليات استعراض مكافحة الفساد هي تحقيق الفعالية والكفاءة والنجاعة من حيث التكلفة، وعند الاقتضاء، التقليل إلى أدنى حد ممكن من العبء الواقع على الدول الأعضاء وتجنب ازدواجية الجهود، حتى يتسنى للدول الأعضاء التركيز على تنفيذ الأحكام الموضوعية للاتفاقية،

وإذ يشدد على أن الأخذ بمنظور متكامل، والعمل بالتنسيق والتعاون مع أمانات الآليات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة، بموافقة الدول الأعضاء المعنية الخاضعة لكل آلية من آليات الاستعراض وبالتشاور معها، من شأنهما أن يعززا سلطة آليات الاستعراض، ويساعدا على تجنب الإجهاد في الرصد وإعداد الاستبيانات،

وإذ ينوه مع التقدير بمبادرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى تنظيم حلقة عمل مشتركة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، على سبيل التعلم من النظراء، بشأن تعزيز أوجه التآزر وتبادل الممارسات الجيدة في إجراء استعراضات مكافحة الفساد، بالتعاون مع أمانات منظمة الدول الأمريكية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس أوروبا،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بورقة الاجتماع التي أعدها الأمانة بشأن تعزيز أوجه التآزر في التعاون مع أمانات الآليات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة في مجال مكافحة الفساد،

وإذ يلاحظ مع التقدير التدابير المحتملة لتعزيز التنسيق بين الأمانات، والممارسات الجيدة مثل المشاركة في اجتماعات بعضها البعض، وأداء دور فعال في الحوار مع الدول في المنتديات ذات الصلة، وتبادل المعلومات بشأن الجداول الزمنية وتقارير الرصد والتوجيهات التي تنتجها الأمانات، وإذ يضع في اعتباره أن الغرض من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفقاً للاتفاقية، وبخاصة المادة ٦٣ منها، هو مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ الاتفاقية،

(٢) انظر الوثيقة المعنونة: *Corruption and Integrity Improvement Initiatives in Developing Countries* (الفساد ومبادرات تعزيز النزاهة في البلدان النامية) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.III.B.18).

١- يطلب إلى الأمانة أن تواصل حوارها مع الدول الأطراف وأمانات الآليات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة في مجال مكافحة الفساد بهدف إيجاد أوجه تآزر وتعزيزها، حسب الاقتضاء، وتحسين أداء آليات التقييم، وتفاذي الازدواجية في الجهود، والحد من العبء الواقع على الدول الأطراف المستعرضة باستخدام آليات تقييم مختلفة ذات مجالات مواضيعية مماثلة، وكفالة نجاعة تكلفة الآليات، ويطلب أيضاً إلى الأمانة أن تقدم تقريراً إلى فريق استعراض التنفيذ بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

٢- يدعو الأمانة إلى السعي إلى إبرام اتفاق للتعاون في شكل مذكرة تفاهم مثلاً، بشأن القضايا المدرجة ضمن نطاق اختصاصها، مع أمانات الآليات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة، ويطلب إلى الأمانة أن تبلغ فريق استعراض التنفيذ بالتقدم المحرز في هذا الصدد؛

٣- يهيب بالأمانة أن تجمع المعلومات ذات الصلة، بما يشمل المعلومات عن تكاليف الآليات المختلفة، وتطلع الجهات المعنية عليها، وأن تتبادل معها الممارسات الجيدة بشأن إيجاد أوجه تآزر في مجالات استعراض تنفيذ الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الفساد.